تجلّيات النّظرية السّياقيّة من خلال نظرية النّظم للجرجاني

الأستاذ نعمان سلطاني جامعة المسيلة – الجزائر

ترجع نظريّة السّياق ـــ في الدّراسات الحديثة ـــ إلى اللّغوي الإنكليزي ((فيرث)) وبمقتضى هذه النّظريّة تجد المعنى يفسّر على أنّه وظيفةٌ في سياق[1]، ومعنى الكلمة يكمن في دورها الذي تؤدّيه في الكلام، أو الطّريقة التي تستعمل بها.

ويرى أصحاب المنهج السّياقي أنّ ((معظم الوحدات الدّلالية تقع في تجاورٍ مع وحداتٍ أخرى، وأنّ معاني هذه

الوحدات لا يمكنُ وصفُها أو تحديدُها، إلاّ بملاحظة الوحدات الأخرى، التي تقع مجاورةً لها)) [2]

فالسّياق هو الذي يحدّد قيمة الكلمة في أحوال ورودها في التركيب، فللكلمة من المعاني المتنوّعة ما ليس في وسعنا أن نكتشف المعنى المراد، إلاّ بطريق ورودها في سياق معيّن، يقول ((جون لايتز)): ((لا يمكن فهم أيّة كلمةٍ على نحوٍ تامٍّ، بمعزلٍ عن الكلمات الأخرى، ذاتِ الصّلة بها، والتي تحدّد معناها)) [3].

وفي نظريّة السّياق ينتفي الحسنُ والقبحُ أو المفاضلةُ بين الألفاظ ((فالكلمةُ الواحدةُ لا تحسن أو تقبح على الإطلاق، فالكلمة الوحشية أو الغريبة تتّسم بالحسن، وتتّصف بالجمال إذا اقتضاها الموقف، وأدّت غايتها

لدى المتلقّي))[4]، ((فبعد انتقاء الكلمات الخاصّة لموضوعٍ معيّنٍ، تُراعَى الأبعاد والظّلال والإيحاءات المختلفة للكلمات حتّى تكون))[5] ((ملائمةً للموضوع الذي سِيقت له))[6]، فنظرية السّياق تتمثّل بدراسة ((الكلمة داخل التّركيب أو التّشكيل الذي ترد فيه؛ إذْ لا يظهر معنى الكلمة الحقيقي، أو لا تتحدّد دلالتها إلاّ من خلال السّياق بضروبه المختلفة))[7]؛ إذْ لا تقتصر دراسة السّياق على السّياق اللّغوي فحسب، بل تتعدّاه إلى السّياق العاطفيّ، والسّياق الاجتماعيّ، والسّياق الثّقافي، وسياق الموقف الذي ترد فيه الكلمة[8].

وقد سبق علماء الإعجاز هؤلاء المحدَثين بدراساتٍ أصيلةٍ للنّظرية السّياقية، توّجت هذه الدراسات بما اصْطُلح عليه بـــ ((نظريّة النّظم))، ولعلّ أبرزَ رُوَّاد هذه الفكرة عبد القاهر الجرجاني، واضع أصول البلاغة، ومن أئمَّة اللّغة[9]؛ إذِ النّظم ((عنده هو تعليق الكلم بعضِها ببعضٍ، وجعلِ بعضِها بسببٍ من بعضٍ)) [10].

ومن هنا تظهر أصالة الدّراسات اللّغوية العربيّة وعمقها، فقد سبقت نظريةُ النّظمِ النّظريةَ السّياقيةَ بتسعة قرون، إنْ لم نقُلْ أكثرَ من ذلك، إذا ما نظرنا إلى جذور نظريّة النّظم[11].

أمّا ربطنا نظرية النّظم بنظرية السّياق؛ فلأنّها نشأت وترعرعت في رحاب الإعجاز القرآني؛ إذْ هي أحد وجوه الإعجاز اللّغوي، ولا سيما البياني، ولها الارتباط الوثيق بموضوع بحثنا؛ إذْ بفهم نظرية النّظم يزول الغموض المكتنف للألفاظ المتقاربةِ، المظنونِ ترادفُها، فضلاً عن اعتمادنا على موروثنا اللّغوي قبل الدّرس الحديث.

وفي ضوء نظرية النّظم فهم إعجاز القرآن؛ إذِ الإعجاز عند عبد القاهر الجرجاني ((ليس في الكلمة المفردة، وليس في معاني هذه الكلِمة، وليس في تركيب الحركات والسّكنات، وليس في المقاطع والفواصل، وليس في خفّة الحروف، وليس في تلاؤم الحروف... وليس في الاستعارات، وليس في الوزن وسهولة اللّفظ، وليس في الصّرفة)) [12]، بل الذي أعجز العرب أن يأتوا بمثله تلك المزايا التي ((ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كلّ مثلٍ، ومساقِ كلِّ خبرٍ، وصورةِ كلِّ عِظَةٍ وتنبيهٍ، وإعلامٍ وتذكيرٍ، وترغيبٍ وترهيبٍ، ومع كلّ حجّةٍ وبرهانٍ، وصفةٍ وتبيانٍ.

وبهرَهم أنهم تأمَّلوه سورةً سورةً، وعُشرًا عُشرًا، وآيةً آيةً، فلم يجدوا في الجميع كلمةً ينبُو بها مكانها، ولفظةً يُنْكَرُ شأنها، أو يُرى أنَّ غيرَها أصلحُ هناك أو أشبهُ، أو أحرى وأخلقُ، بل وجدوا اتِّساقًا بهرَ العقولَ، وأعجزَ الجمهورَ، ونظامًا والتِئَامًا، وإتقَانًا وإحكامًا)) [13].

فكلام الجرجاني صريحٌ في أنّه لا يقوم مقامَ المفردة القرآنية ما يشابهها أو يقاربها، بل لها من الاتّساق والالتئام في سلكها ممّا لا يمكن أن تُبدَل بغيرها، فنظمُه في سياقه كنظم الدُّرَرِ في السِّلك، بل هو أكثرُ روعة وحُسنًا، ويقول أبو هلال العسكري في كتابه ((الصّناعتين)): ((وحُسن الرَّصْفِ أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتُمَكَّنَ في أماكنها... وتُضَمَّ كلُّ لفظةٍ إلى شكلِها، وتُضَافَ إلى لفقِها)) [14].

ولعلّ في كلام العسكري السّابق إشارةً بديعةً طالما شغلت هذا البحث، وهي الاقترانات اللّفظية، وأثرها في كشف الفروق؛ إذْ قد يُعرَف الفرق في المفردة بمعرفة قريناتها ولفقِها، وسنأتي على ذكر ظاهرة الاقتران اللّفظي عند ذكر أسس التّفريق اللّغوي.

ومن بديع القول فهم الخطابي لإعجاز القرآن؛ إذْ يقول: ((وأمّا رسوم النّظم، فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر؛ لأنها لِجَامُ الألفاظ، وزِمَامُ المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضُه ببعضٍ، فتقوم له صورةٌ في النَّفس، يتشكَّل بها البَيان))[15].

وأوضح القاضي عبد الجبّار (ت 415 هـــ) أثر النّظم فيما تكتسبه المفردة من ظلال معنويّة، عبّر عنها بالصّفة التي تكون عليها الكلمة عند ضمّها في الكلام، وكأنّه يريد بالصّفة الصّورةَ التي تكتسبها الكلمة عند ضمّها في سياقٍ معيَّنٍ، فيقول: ((اعلم أنّ الفصاحةَ لا تظهر في أفراد الكلام؛ وإنما تظهر في الكلام بالضّم على طريقةٍ مخصوصةٍ، ولا بُدَّ مع الضّم من أن يكون لكلّ كلمةٍ صفةٌ، وقد يجوز في هذه الصّفة أن تكون بالمواضَعَة التي تتناول الضّم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثّلاثة رابعٌ؛ لأنّه إمّا أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركتها، أو موقعها، ولا بُدَّ من هذا الاعتبار في كلمة، ثم لابُدَّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضمَّ بعضُها إلى بعضٍ؛ لأنّه قد يكون لها عند الانضمام صفةٌ، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه، إنّما تظهر مزيَّة الفصاحة بهذه الوجوه، دون ما عداها))[16].

وفي كلام القاضي السّابق ما يمكّننا من رسم **منهجٍ** دراسةِ الألفاظِ المتقاربةِ من خلال السّياق؛ إذْ يمكن أن ينظر إليها من حيث مقامُها ومناسبةُ ورودها، أو تبادلُ مواقعها في متشابه الآيات، وغير ذلك.

ثانيًا: المتشابه اللّفظِي في القرآنِ الكريمِ:

المتشابه اللّفظي أحد علوم القرآن التي تبحث في بيان ما تكرّر من الآيات وتوجيهه في القرآن الكريم لفظًا، قال تاج القرّاء الكرماني (ت نحو 505 هـــ) في كتابه أسرار التّكرار* في القرآن: ((هذا كتاب فيه الآيات المتشابهات التي تكرّرت في القرآن، وألفاظها متّفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف، أو غير ذلك ممّا يوجب اختلافًا بين الآيتين أو الآيات التي تكرّرت))[17].

فموضوع هذا العلم كما أثبته علماء هذا الفنّ هو توجيه: الآيات المتشابهة لفظًا[18]، وقد أثبت الحقّ سبحانه لكتابه هذا العلم، فقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً مَّثَانِيَ﴾ (الزّمر 23).

عن مجاهد (ت 104 هـــ): ((قوله كتابًا متشابهًا مثاني، قال في القرآن كلّه))[19]، فالقرآن يشبه بعضُه بعضا، ويدلّ بعضُه على بعضٍ، ويصدّق بعضُه بعضًا، وسُمِّي بالمثاني لأنّه يثنى فيه بعضُ القصص والأخبار والأحكام والمواعظ بتصريفها في ضروب البيان، ويثنى أيضًا في التّلاوة، فلا يملّ لحسن مسموعه[20].

وقيل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِّنَ الْمَثَانِي﴾ (الحجر 87)؛ المثاني القرآن كلّه وسُمِّي القرآن مثاني؛ لأنّه تثنى فيه القصص والأنباء على أحدِ وجوهِ التفسيرِ[21].

وبهذا التفسير للآيتين السّالفتي الذّكر فسّر بعضُهم علمَ المتشابه، قال الزّركشي عن علم المتشابه ((وهو إيراد القصّة الواحدة في صورٍ شتَّى، وفواصلٍ مختلفةٍ، ويكثُر في إيرادُ القصصِ والأنباء))[22]، ((وحكمته التّصرّف في الكلام، وإتيانه على ضُروبٍ؛ ليُعلَم عجزُهم عن جميع طرُق ذلك)) [23].

وهذا العلم فرع من أفنان الإعجاز البياني للقرآن الكريم، جاء ليثبت عجز العرب بطريق لغتهم؛ إذْ من ((سنن العرب التكرير والإعادة؛ لإرادة الإبلاغ، بحسب العناية بالأمر))[24]، وهو ((من البديع عندهم)) [25]، وقد عدّه ابن الأثير من مفاتل علم البيان ووصفه بدّقة المأخذ[26].

ولقد أثبت الخطيب الإسكافي ـــ وهو أبرز علماء هذا الفنّ ـــ أن ليس في القرآن تكرار إلاّ وله قصد يبعث على ذلك التّكرار، فهو يقول: ((إذا أعيد الكلام لأسباب مختلفة، لم يُسَمَّ تكرارًا)) [27].

فكان أن تحدى القرآنُ العزيز العربَ الفصحاءَ وبلغاءَ الأمم في أنّه معجزٌ لا يُبَارَى؛ لروعة تعبيره، وتأليفه بتكراره، وهو معنًى دقيقٌ في التّحدي؛ إذْ أنّ وروده في القرآن ممّا يحقّق للعرب عجزهم[28].

وهذا العلم يمكن أن يندرج في الدّراسات الحديثة تحت دراسة السّياق؛ إذْ أنّ من يتتبّع أقسامه يجدها لا تخرج عن إطار النّظم، ومعالجة المفردات في التعبير القرآني: كاختلاف النّظم بين آيتين بما يشبه ردّ العَجُزِ على الصَّدر، كقوله تعالى في آيةٍ: ﴿وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ (البقرة 58)، وفي آية أخرى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً ﴾ (الأعراف 161).

أو ما يكون فيه التشابه بالزّيادة والنّقصان، إذْ في البقرة: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (البقرة 6)، وفي يس: ﴿وَسَوَاء﴾ (يس 10)، بزيادة واو، وغير ذلك من التّقديم والتأخير، والتّعريف والتّنكير، والجمع والإفراد، وإبدال حرفٍ بغيره، وإبدال كلمةٍ بأخرى(29).

والذي يعنينا من أقسام المتشابه اللّفظي هي تلك الآيات المتشابهات التي تُبدَل فيها كلمةٌ بأخرى، كقوله تعالى في محكم تنزيله: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة 60)، وقوله في موضعٍ آخرَ: ﴿فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (الأعراف 160)، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى﴾ (طه: 11)، وفي آية أخرى: ﴿فَلَمَّا جَاءهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ (النمل 8)، وكقوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ (طه 40)، وفي أخرى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ (القصص 13).

فالوقوف على فروق هذه الألفاظ المتقاربة في المعنى، إنما يكون في سياق ورودها من الآيات أو السور جميعها؛ إذْ ((أنّ كلّ موضعٍ أتى فيه بما اقتضاه المعنى من اللّفظ))(30).

يقول الدّكتور فاضل صالح السّامرائي: ((قد تكون للسّياق الذي ترد فيه الآية سمة تعبيرية خاصّة؛ فتتردد فيه ألفاظ معيّنة، بحسب تلك السّمة، وقد يكون للسّورة كلّها جوّ خاصّ، وسمة خاصّة، فتُطبَع ألفاظُها بتلك السّمة، وهذا واضحٌ وكثيرٌ في القرآن الكريم؛ إذْ كثيرًا ما نرى تعبيرين يتشابهان إلاّ في لفظٍ واحدٍ، وإذا ما دقّقنا النّظر وجدنا أنّ كلّ لفظةٍ اختيرت بحسب السّمة التعبيرية لهذا السّياق أو ذاك))(31).

وفضلاً عن سياق التعبير تجد أنّ مقتضى الحال هو الآخر له الأثر في بيان اختلاف المتشابه بلفظة ومقاربها؛ إذْ لكلّ مقامٍ مقالٌ، وسنأتي على ذكر مقام الآيات وأثره في الفروق.

وقبل أن نختم موضوع المتشابه اللّفظي، ينبغي أن نبيّن أنّ هذا العلم يختلف عن علم المتشابه، الذي يقابله علم المحكم؛ إذْ معنى الأخير هو المتشابه الذي لا يُعلَم المرادُ بظاهره، حتّى يقترن به ما يدلّ على المراد منه لالتباسه، وقال مجاهد: المحكمُ ما لم يشتَبه معناه، والمتشابه ما اشتَبهت معانيه، وسُمِّي متشابهًا لاشتباه المراد منه بما ليس بمراد(32).

فهذا المتشابه هو من المتشابه المعنويّ؛ الذي خفِي على النّاس معرفتُه، وهو الذي أشارت إليه الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ (آل عمران 7).

لذا كان لآيات الصّفات الحظّ الوافر من علم المتشابه؛ لأنّه قد خفي المراد بها إلاّ بالتأويل كقوله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح 10)، وقوله: ﴿إِنَّ اللّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة 40)، وقوله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾ (الفجر 22)، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه 5).

في حين تجد المتشابه اللّفظي لا يخرج عن الآيات التي تكرّرت العبارات فيها وتشابهت إلاّ في لفظٍ، أو حرفٍ، أو تقديمٍ وتأخيرٍ، أو حذفٍ وزيادةٍ، وغيرِ ذلك.

ثالثًا: نسقيّة المقال والمقام في النّظم القرآني:

لقد أخذ التّصوير الفني للقرآن الكريم قلوب سامعيه من أرباب الفصاحة ـــ أول نزوله ـــ وملك عليهم أسماعهم، على الرّغم من أنّ ألفاظه هي عين ألفاظهم، وحروفه من جنس حروفهم، لكن الذي هالهم اختيار الألفاظ في مقامها الذي تقتضيه من النّظم، واتّساقها مع المناسبة التي جاءت لتؤدّيها، فأعطى مقام الآيات الحيويّة للألفاظ، حتّى أصبحت شخوصا تعبّر عن حياتها في بيئتها التي صدرت منها.

((ولقد استطاع الدّارسون أن يربطوا وجود الكلمة بسياق الآية، فبيّنوا حاجة المقام إليها، واستحقاقها بالمكان، وتفرّدها به، وقد عوّلوا على منطق اللّغة العربيّة فكان معيارًا واضحًا، وعوّلوا على التذوّق فكان معيارًا ناجحًا على الأغلب في تأمّلات القدامى منهم... وقد دأب القدامى في الإحاطة بالأمر، وغالبًا ما استعانوا بالفروق ليبيّنوا أهمّية المفردة، فكانوا موضوعيِّين))[33].

ولعلّ بعضَ الدّارسين يظُنُّ أنّ ((سياق المقام)) لم يُعرَف إلاّ في أوساط المحدَثين، فقد قيل: إنّ أوّلَ من استعمل مصطلح ((سياق المقام)) هو العالم الاجتماعي ((مالينوفسكي))، وأوّل من طبّقه في الدّراسات اللّغوية هو اللّغوي البريطاني ((فيرث))، وتكفي عبارة الأقدمين ((لكلِّ مقامٍ مقالٌ)) دليلاً لدحض المقولة السّابقة، فالدّراسات السّياقية العربيّة سبقت دراسات الغربيّين بأكثرَ من ألفِ عام، وقد عقدَ الجاحظُ في كتابه ((البيان والتبيين)) مبحثًا عن سياق المقام[34]، ثم تتالت الدّراسات السّياقية، ولا سيَما في دراسة الدّلالة السّياقية للقرآن الكريم المتمثّلة بكتب الأشباه والنّظائر في

القرآن الكريم؛ ولعلّ أوّلَ كتابٍ فيها هو كتابُ ((الأشباه والنّظائر في القرآن الكريم))، لمقاتل بن سليمان البلخي (ت 150 هـــ).

وكانت عبارة الأقدَمين ((لكلِّ مقامٍ مقالٌ)) جامعةٌ مانعةٌ تكفي دارسي الدّلالات السّياقية؛ إذِ ((المعنى الدّلالي يعتمد في تكوينه على عنصرين: معنى المقال: وهو المعنى الحرفي أو المعنى الظّاهري للنّص، ومعنى المقام: وهو مكوّن من ظروف أداء المقال، وهي التي تشتمل على القرائن الحاليّة))[35].

وهذا ما عبّروا عنه بالمعنى الخارجي والمعنى الدّاخلي للجملة، ويعبّر عنه بعضهم بالمعنى القصدي والمعنى التوسّعي[36].

وقد أدرك القدامى تلك الإشارات والإيحاءات التي يلتمسها السّامع في كلام المتخاطبين بحسب مقتضى الحال، يقول ابن خلدون (ت 808 هـــ): ((ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدّلالة عليه أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلى الدّلالة عليه؛ لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم، فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه))[37].

ذلك في كلام البشر من ذوي النّباهة والبلاغة، فكيف بالكلام المعجز الذي شغلت تراكيبه وعباراته أذهان البلغاء، لذلك خلَص علماء الإعجاز إلى أنّ من أسرار الكتاب العزيز هو اختيار اللّفظ المناسب للمعنى المراد بحيث لا يحلُّ غيرُه في محلّه، فلا ترد الكلمة إلاّ إذا كانت هي التي يقتضيها سياق المقام، ويطلبها النّظم[38].

قال عبد القاهر الجرجاني في رسالته الشّافية في وجوه الإعجاز: ((اعلم أنّ لكلّ نوعٍ من المعنى نوعًا من اللّفظ هو به أخصّ وأولى، وضروبًا من

العبارة هو بتأديته أقومُ، وهو فيه أجلى، ومأخذًا إذا أُخذ منه كان إلى الفهم أقربَ، وبالقَبولِ أخلقَ، وكان السّمع له أوعى، والنّفسُ إليه أميلَ)) (39).

ويقول الزّركشي: ((ممّا يبعث على معرفة الإعجاز اختلاف المقامات، وذكر في كلّ موضعٍ ما يلائمُه، ووضع الألفاظ في كلّ موضعٍ ما يليق به، وإن كانت مترادفةً، حتى لو أُبدِل واحدٌ منها بالآخرَ، ذهبت تلك الطَّلاوة، وفاتت تلك الحَلاوة فمن ذلك ...قوله: ﴿مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ (الأحزاب 4)، وفي موضعٍ آخرَ: ﴿فِي بَطْنِي مُحَرَّراً﴾ (آل عمران 35)، استعمل الجوفَ في الأوَّلِ، والبطنَ في الثاني مع اتفاقهما في المعنى، ولو استعمل أحدهما في موضع الآخر، لم يكن له من الحسن والقَبول عند الذَّوق ما لاستعمال كلٍّ واحدٍ منهما في موضعِه)) (40).

وقد راعى علماء البيان القرآني مناسبة المفردات للمقام الذي تأتي فيه، وأنّ المعنى إنّما يطلب من اللّفظة في مقامها، ممّا يقطع السّبيل أمام المرادفات أن تقوم مقامها، يقول الخطيب الإسكافي: ((إذا أورد الحكيم ـــ تقدّست أسماؤُه ـــ آيةً على لفظةٍ مخصوصةٍ، ثم أعادها في موضعٍ آخرَ من القرآن، وقد غيّر فيها لفظة كما كانت عليه في الأولى، فلا بُدَّ من حكمة هناك تُطلَب، فإذا أدركتموها فقد ظفرتم، وإن لم تدركوها فليس لأنّه لا حكمة هناك، بل جهلتم)) (41).

فكلام الإسكافي قطعيٌّ في منع ترادف المفردات، إذا ما روعي فيها مقام ورودها في السّياق، وقد التزم الإسكافي ذلك في كتابه ((الدُّرَّة)) الذي ألَّفه في الآيات المتشابهات، واستطاع أن يقنع القارئ بأنّ المفردة القرآنية مرتبطة بالموقف الذي يبسطه القرآن، ومن ذلك تفريقه بين الآيتين: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً﴾ (الكهف 71)، في حكاية خرق الخضر عليه السلام للسّفينة، ثم غايَر

اللّفظ عند قتل الغُلام، فقال تعالى في محكم تنزيله: ﴿ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُّكْراً﴾ (الكهف 74).

يقول الإسكافي في ذلك: ((للسّائل أن يسأل عن الإمر والنُّكر، وهل يصلح أحدهما في موضع الآخر، أم لكلٍّ واحدٍ معنى يخصِّصُه بمكانه.

والجواب أن يقال: قيل الإمر: إنّه الدّاهية، وقيل: إنّه العجب، والنُّكر ما تنكر العقول ولا تعرفه ولا تجوِّزه... والعجب قد يكون غير مُنكَرٍ، والنُّكر لا يستعمل إلاّ في المذموم الذي يخرج عن المعروف في العقل أو الدّين فاختصّ الأوّل بالإمر؛ لأنّ خرق السّفينة التي لم يغرقْ فيها أحدٌ أهونُ من قتل الغلام الذي قد هَلك)) [42].

وقد يقف علماء الإعجاز على مقام المفردة بمقارنتها بمرادفاتها، وإن لم تقع في القرآن الكريم تلك المفردات؛ وإنما يستعملون هذا الأسلوب أو طريقة الفرق الدّلالي لبيان مزيّة المفردة في موضعها، واختيارها من بين مقارباتها، وقد سبق أن تكلمنا على دقّة انتقاء المفردة القرآنية، وجمال المفردة في مكانها، وممّن سلك أسلوب الفرق الدّلالي أساسًا لبيان مناسبة المقام للمفردة القرآنية ـــ الباقلاّني في كتابه ((الإعجاز))، فهو يقول في قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ (غافر 5): ((هل تقع في الحسن موقع قوله: ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾ كلمة، وهل تقوم مقامه في الجزالة لفظة، وهل يسدُّ مَسَدَّه في الأصالة نكتة، ولو وضع موضع ذلك ((ليقتلوه)) أو ((ليرجموه)) أو ((لينفوه)) أو ((ليطردوه)) أو ((ليهلكوه)) أو ((ليذلوه))، ونحو هذا ما كان بديعًا ولا بارعًا ولا عجيبًا ولا بالغًا.

فانتقد موضع هذه الكلمة، وتعلم بها ما تذهب إليه من تخيّر الكلام، وانتقاء الألفاظ، والاهتداء للمعاني))[43]، فالباقلاّني ((فهم أنّ هذا الفعل يدلّ على غاية العنف دون سائر أفعال الإجرام))[44].

ويقف الخطابي على لفظه ((أكله)) من قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ (يوسف 17) فيبيّن مناسبتها، ولم تقم مقامها لفظه الافتراس، مع أنّ المعروف من الذّئب والسّباع الافتراس وليس الأكل، فيقول: ((فإنّ الافتراس معناه في فعل السّبع القتل فحسب، وأصل الفرس دقّ العُنق، والقوم إنما ادّعوا على الذّئب أنّه أكله أكلاً، وأتى على جميع أجزائه وأعضائه، فلم يترك مفصلاً ولا عظمًا؛ ذلك لأنهم خافوا مطالبة أبيهم إياهم بأثر باقٍ منه، يشهد بصحّة ما ذكروه))[45].

ويتبع الزّمخشري أسلوب الفرق الدّلالي ـــ أيضا ـــ لبيان مقام المفردة، ففي قوله تعالى: ﴿وَآتُواْ النِّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ (النّساء: 4) يقول: ((ولم يقُل: فإن وهبن أو سمحن؛ إعلامًا بأنّ المراعى هو تجافي نفسها عن الموهوب طيبةً، وقيل: ((فإن طبن لكم عن شيء منه))، ولم يقُل: فإن سمحن لكم عنه بعثًا لهنّ على تقليل الموهوب))[46].

ومن هنا كان إيثار الفرق الدّلالي من أسس علماء الإعجاز؛ في كشف مقام الآيات، ولاسيما اختيار المفردة في موضعها، واتبع هذا النهج كثير من المحدَثين فبيّنوا تفرّد المفردة القرآنية بمكانها من حيث ملاءمتُها للسّياق الذي تقوم فيه، فقد لا تكون للكلمة مزيّة في كلامنا، ((فإذا قرأناها في الآيات، وجدنا أنها تتجاوز كلّ تعابيرنا، متمكّنة من موضعها بمنزلة اللّبنةِ المطلوبة للبناء الكلّي))[47].

ومن تلك التلميحات لبيان جمال الفرق بتذوقّه في جوّ المقام، قولُ أحد المحدَثين في قوله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾ (لقمان 14).

يقول: فعبّر بكلمة ﴿ وَوَصَّيْنَا ﴾ بدلاً من أمرنا، إشعارًا بأنّ المسألة مفروغٌ منها، تحتاج إلى تحريك النّفس نحوها، لا إلى الإلزام)) [48].

وتقول عائشة عبد الرّحمن في الآية الكريمة: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالاً لُّبَداً﴾ (البلد 6) مبيّنة البعد النّفسي للفعل ﴿أَهْلَكْتُ﴾: ((ولم يقل أنفقت مع قربها؛ وذلك لأنّ الإهلاكَ أولى بالغرور والطّغيان، وأنسبُ لجوّ المباهاة والفخر المسيطر على المقام)) [49].

ونخلُصُ مما تقدّم إلى أنّ الفرقَ الدّلالي له الأثرُ الواضحُ في بيان سياق المقام، وارتباط المفردة القرآنية بالمناسبة التي تقتضيها، من حيث إنها تحقّق إيحاءًا نفسيًّا، وتوسُّعًا في ظلال الدّلالة اللّغوية، بحيث إذا أُبدِلت بغيرها ذهب رونقُ البلاغة، وغابت تلك الإيحاءات النّفسية والظّلال المعنوية.

الهوامش:

(1) : ينظر: علم الدّلالة لأحمد مختار/ 68، ووصف اللّغة العربية دلاليًّا/ 99.

(2) : ينظر: علم الدّلالة لأحمد مختار /68-69.

(3) : ينظر: اللّغة والمعنى والسّياق/ 83، جون لايتر، ترجمة: د. عباس صادق، دار الشؤون الثقافية العامة ـــ بغداد، ط/1، 1987م.

(4) : ينظر: المعنى الشعري في التراث النقدي/ 961، د. حسن طبل، مكتبة الزّهراء ـــ القاهرة 1985م، وينظر: علم الدّلالة دراسةً وتطبيقًا/ 102، د. نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قاريونس ـــ بنغازي.

(5) : ينظر: علم الدّلالة ــ دراسةً وتطبيقًا/ 102.

(6) : ينظر: علم المعاني/ 8، د. درويش الجندي، دار النّهضة مصر ــ القاهرة، وينظر: الزينة في الكلمات الإسلامية 68/1، أحمد بن حمدان بن أحمد أبو حاتم الرّازي (ت 322 هــ) تحــ: حسين بن فيض الله الهمذاني، ج/1، طبع بدار الكتاب بمصر 1957م، و ج/2، طبع بمطبعة الرسالة ــ القاهرة 1958م.

(7) : ينظر: علم الدّلالة ــ دراسةً وتطبيقًا/ 95.

(8) : ينظر: علم الدّلالة لأحمد مختار/ 69.

(9) : ينظر: الأعلام للزّركلي 48/4.

(10) : ينظر: الإعجاز القرآني ونظرية النّظم/ 120، د. حاتم صالح الضامن، في ضمن بحوث المؤتمر الأول للإعجاز القرآني ببغداد 1410 هــ 1990م.

(11) : ينظر: جذور نظرية النّظم في: الإعجاز القرآني ونظرية النظم/ 120-128.

(12) : ينظر: الإعجاز القرآني ونظرية النّظم/ 130، وينظر: دلائل الإعجاز/ 385، عبد القاهر بن عبد الرحمن بم محمد الجرجاني (ت 471 هــ) تحــ: محمود محمد شاكر ــ لقاهرة.

(13) : ينظر: دلائل الإعجاز/ 39.

(14) : ينظر: كتاب الصّناعتين/ 167، الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري (ت بعد 395 هــ) تحــ: محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، مصر 1971م.

(15) : ينظر: بيان إعجاز القرآن/ 36.

(16) : ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل ((إعجاز القرآن)) 199/16، للقاضي للقاضي عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمذاني (ت 415 هــ) تحــ: أمين الخولي، القاهرة 1960م.

* : والحق أنّ اسمه ((البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان)) هذا ما سماه به المؤلف نفسه. ينظر: ص 19 من أسرار التكرار في القرآن، تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (ت نحو 505 هــ) دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار بوسلامة للطباعة والنّشر ــ تونس، ط/1، 1983م.

(17) : ينظر: أسرار التكرار في القرآن/ 17.

(18) : ينظر: درة التنزيل/ 7، وملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه متشابه اللفظ من آي التنزيل 145/1، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت 708 هـ) تحـ: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط/1، 1403 هـ ـ 1983م، والمبنى والمعنى في الآيات المتشابهات في القرآن الكريم/ 32-38، عبد المجيد ياسين الحميدي، دكتوراه، آداب ـ بغداد 1998م.

(19) : ينظر: جامع البيان 210/23.

(20) : ينظر: جامع البيان 210/23، وتفسير ابن كثير 51/4، ومناهل العرفان في علوم القرآن 195/2، محمد عبد العظيم الزرقاني (ت 1367 هـ)، تحـ: مكتب البحوث والدّراسات، دار الفكر ـ بيروت، ط/1، 1996م.

(21) : ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ 27، الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت 370 هـ)، دار التربية ـ بغداد، والتبيان في تفسير غريب القرآن/ 363.

(22) : ينظر: البرهان في علوم القرآن 112/1، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن/ 85، لجلال الدين السّيوطي، تحـ: علي ابن محمد البجاوي، دار الثقافة العربية ـ القاهرة 1973م.

(23) : ينظر: البرهان في علوم القرآن 112/1.

(24) : ينظر: الصّاحبي/ 158.

(25) : ينظر: إعجاز القرآن للباقلاني/ 106.

(26) : ينظر: المثل السّائر 146/2.

(27) : ينظر: درّة التنزيل/ 82.

(28) : ينظر: إعجاز القرآن ـ للرّافعي/ 193-194.

(29) : ينظر: البرهان في علوم القرآن 112/1-132، والإتقان 114/2-116.

(30) : ينظر: درّة التنزيل/ 129.

(31) : ينظر: التعبير القرآني/ 212.

(32) : ينظر: متشابهات القرآن ومختلفه/ 2، محمد بن علي المازندراني المعروف بابن شهر آشوب (ت 588 هـ)، شركة سهامي ـ طهران 1328 هـ، وجهود الخطيب الإسكافي في الإعجاز القرآني/ 92.

(33) : ينظر: جماليات المفردة القرآنية/ 307.
(34) : ينظر: منهج الخليل في دراسة الدّلالة القرآنية في كتاب العين/ 170-171، د.أحمد نصيف الجنابي، بحث في ضمن أبحاث ندوة ((المعجمية العربية))، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1412 هـ ـ 1992م.
(35) : ينظر: علم الدّلالة ـ دراسةً وتطبيقًا/ 97، وينظر: اللغة العربية ـ معناها ومبناها/ 339، تمام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة، ط/2، 1979م.
(36) : ينظر: التقدير وظاهر اللفظ/7، د. داود عبده، مجلة الفكر العربي، العددان 8-9، 1979م، وينظر: علم الدلالة ـ دراسةً وتطبيقًا/ 97-98.
(37) : ينظر: مقدّمة ابن خلدون1/ 550، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت 808 هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط/4.
(38) : ينظر: الفروق اللّغوية في العربية/ 318.
(39) : ينظر: الرّسالة الشّافية في وجوه الإعجاز/ 575، عبد القاهر الجرجاني، تحـ: محمود محمد شاكر، في ذيل دلائل الإعجاز، طبعة المدني 1404 هـ ـ 1984م.
(40) : ينظر: البرهان في علوم القرآن 2/118-119.
(41) : ينظر: درّة التنزيل/ 20-21.
(42) : ينظر: المصدر نفسه/ 284.
(43) : ينظر: إعجاز القرآن للباقلاني/ 197-198.
(44) : ينظر: جماليات المفردة القرآنية/ 305.
(45) : ينظر: بيان إعجاز القرآن/ 37.
(46) : ينظر: الكشّاف 1/460-461.
(47) : ينظر: جماليات المفردة القرآنية/ 296-297.
(48) : ينظر: محاضرات في تفسير القرآن/ 67، د. نور الدين عتر، جامعة دمشق، ط/1، 1982م.
(49) : ينظر: التفسير البياني 1/171.